الدولة الإسلامية
بين العلمانية والسلطة الدينية

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
برقيا شروق - تلكس 93091 SHROK UN
بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

الدكتور محمد عمارة

الدولة الإسلامية
بين العلمانية والسلطة الدينية

دار الشروق

كلمـــات

حول منتصف هذا القرن العشرين ـ ماسبقه وماالحقه من عقود ـ شهدت بلادنا على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام ، اشتداد ساعد حركات التحرر الوطنى ، وتكللت جهود هذه الحركات بتحقيق الاستقلال لبلادها وإجلاء جيوش الاستعمار الغربى عن هذه البلاد .. فغدت حكوماتنا « وطنية » .. وأصبحت بلادنا فى المحفل الدولى ـ الأمم المتحدة ـ كاملة العضوية والأهلية .. بل لقد أصبحت لمستعمرات الأمس أغلبية الأصوات فى هذا المحفل الدولى الكبير !..

لكن « القوى العاقلة » فى بلادنا ، أخذت تدرك ، شيئا فشيئا ، أنها لم تحقق « جوهر الاستقلال » عن سيطرة الغزوة الاستعمارية الحديثة ، وأن ارتفاع أعلام الاستقلال السياسى ، وتسليم السلطة للعنصر الوطنى واكتساب عضوية الأمم المتحدة .. كل ذلك لم يحرر « الإرادة الوطنية والقومية » تحريرا حقيقيا وكاملا .. لأن « التبعية » للمركز الاستعمارى الغربى مازالت قائمة ، متمثلة ـ أكثر ما تتمثل ـ فى :

- هيمنته على المقدرات المادية والاقتصادية فى بلادنا ..
- وهيمنته الفكرية والحضارية ، التى زرعها بـ « فكرية التغريب » .. والتى ترعاها اليوم « النخبة الوطنية المتغربة » .. بعد أن كانت مهمة « الاستشراق والمستشرقين » إبان عقود الاحتلال ..

وبهذه الهيمنة الفكرية والحضارية تستتر سوءات « التبعية » للمركز الاستعمارى الغربى .. لأنها تقطع التواصل الحضارى بين « حاضر » الأمم التى استقلت وبين حضاراتها الخاصة والمتميزة ، وتوهم هذه الأمم أن « عالمية » الحضارة الغربية تعنى انفرادها كحضارة للعصر كله ، وللبشرية جمعاء ، فتغلف « التبعية » بغلاف فكرى وحضارى . يستر عورات الهيمنة والاستعلاء والاستغلال .. ويجعل من تأبيد هذه التبعية هدفا تسعى إليه « النخبة الوطنية المتغربة » ، محققة ـ بالمجان ـ ماكانت تحققه حراب جيوش الاحتلال ؟!..

وبتكشف جوانب هذه الحقيقة أخذت « القوى العاقلة » فى بلادنا تدرك أن « الاستقلال الحضارى » هو الجوهر الحقيق للاستقلال .. وأن « تميز » الهوية الحضارية العربية الإسلامية ، هو « حقيقة حضارية » ، وليس تعصبا ممقوتا ولا هو بالانغلاق الرافض للتفاعل مع مختلف الحضارات .. فكانت معاناة الأمة فى البحث عن معالم ذاتيتها الحضارية المتميزة هى سبيلها الذى اكتشفت عبره أن « الإسلام الحضارى » هو جوهر هويتها ، وعين ذاتيتها .. وأن السبيل إلى الاستقلال الحقيق لابد وأن يكون بمشروع حضارى عربى إسلامى يحقق لهذه الأمة النهضة التى تواصل بها أداء رسالتها الخالدة التى اصطفاها لها الله منذ أظهر فيها وبها الإسلام !

وبهذه الحقيقة ـ البسيطة والعميقة ! ـ نستطيع أن نفسر الامتداد العظيم ـ أفقيا ورأسيا ـ لظاهرة « الصحوة الإسلامية » ، كتيار حضارى ، تجتمع كل فصائله وتياراته على فضيلة «الرفض للهيمنة الغربية»، وتنفرد فصائله المستنيرة بالاجتهاد لبلورة البديل الحضارى، الذى يكفل للأمة نهضة تكون لها طوق النجاة من « التخلف الموروث » ومن « المسخ التغريبى » على حد سواء !..

* * *

ولقد كان طبيعيا لأمة تمر بهذا المخاض ، وتقف خطواتها على مفترق الطرق .. أن تشهد ساحاتها الفكرية مختلف الدعوات والأطروحات ... وأن تكون « طبيعة السلطة السياسية » فى الدولة المنتودة ، واحدة من أبرز القضايا موضوع الجدل .. والحوار .. والصراع ..

● « فالنخبة الوطنية المتغربة » ، قد بشرت وتبشر بدات النمط والطريق الذى سلكته الحضارة الغربية ، عندما رفضت تخلف وجمود « السلطة الدينية » التى أقامتها الكهانة الكنسية الكاثوليكية بأوربا العصور المظلمة والوسطى ... واختارت بدلا منها « علمانية » تفصل الدين عن الدولة ، ليكون مالقيصر لقيصر ومالله لله !..

● وفصائل كثيرة من تيار الصحوة الإسلامية « اشتبه » عليها الأمر.. فرددت فكرا ومارست سلوكا « يوهم » أنها من أنصار « السلطة الدينية » و « الدولة الدينية » ، رغم إعلانها تميز الإسلام عن الكهانة الكنسية فى هذا المقام .. وكما كان الخوف والنفور من « علمانية » ـ تفصل الدين عن الدولة ـ مع « الجمود » و « التخلف الموروث » ـ من أسباب هذه المقولات والممارسات التى «أوهمت» تبنى هذه الفصائل لمقولة «السلطة الدينية» و«الدولة الدينية » .... كانت هذه «التشبهات » من الدوافع التى ، انصمت إلى « الخيار التغريبى » فدفعت «النخبة المتغربة » للاستمساك أكثر فأكثر « بالعلمانية » وفصل الدين عن الدولة

مخافة الوقوع فى قبضة الاستبداد السياسى المغلف بغلاف الدين !..

وهكذا ، كاد الاستقطاب أن يكتمل ـ فى الساحة الفكرية ـ بين دعاة « العلمانية » ، وبين من « توهم » دعواتهم وممارساتهم بـ « شبهة » « السلطة الدينية » .....

وكان لابد للذين يدركون ماذا تعنيه حقيقة التمايز الحضارى لأمتنا العربية الإسلامية فى كثير من الميادين والمقولات الفكرية ، من النهوض بجلاء حقيقة موقف « الإسلام السياسى » من « طبيعة السلطة » فى الدولة ... وهل حقا أننا أمام خيارين اثنين .. :

- إما « العلمانية » .. وفصل الدين عن الدولة ؟
- وإما « السلطة الدينية » .. التى تجعل الدولة دينا خالصا ، فتكون لقوانينها قداسة الدين وتباته .. ولأمرائها سلطات الأنبياء وعصمة المرسلين ؟؟!...

أم أن لإسلامنا ولأمتنا الإسلامية نهجا خاصا .. وطريقا وسطا .. ومذهبا ثالثا فى هذا الأمر المحورى والجوهرى والخطير ؟؟...

وحول هذه القضية .. وإجابة على هذا التساؤل .. كُتبت الدراسات الأربع التى تضمها هذه الطبعة لهذا الكتاب !..

... فعن : [الإسلام والسلطة الدينية] تأتى الدراسة الأولى .. وتليها الدراسة الثانية عن [الإسلام والحرب الدينية] .. وبعدها تأتى دراسة : [الإسلام والعلمانية] .. ثم تختتم هذه الدراسات بالدراسة الرابعة عن : [محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ : الرسول السياسى] .. فتكتمل بهذه الدراسات الأربع معالم ذلك النهج الإسلامى الخاص والمتميز فى علاقة « الدين » بـ « الدولة » ، على النحو الذى نراه ممثلا ومجسدا لإسلامنا إذا نحن نظرنا فيه بعقل مستنير ..

فإذا استطاعت صفحات هذا الكتاب خلخلة ذلك « الاستقطاب الفكرى » الحاد ـ والذى بلغ حد « الطائفية » بين « دعاة العلمانية » وبين من تشيع من دعواتهم وممارساتهم « شبهات السلطة الدينية » ... وإذا استطاعت هذه الصفحات أن تجتذب الجميع إلى رؤية إسلامية متميزة ، تقودنا جميعا ـ فى هذا المبحث ـ إلى « كلمة سواء » ...
إذا استطاعت ذلك ، أو بعضا منه تحققت آمالنا من وراء الجهد الذى بذلناه ...
والله من وراء القصد .. وهو ولى التوفيق والسداد ،

دكتـور

محمد عمارة

-١-

الإسلام والسلطة الدينية

تقـــديم

هذه القضية ـ قضية السلطة الدينية ـ « قديمة ـ جديدة » .. عرفتها أمم سلفت ، وثار الجدل من حولها فى حضارات قديمة .. ودفع الإنسان ، عندما سادت ، ثمنا غاليا بل وفادحا ، من حريته وكرامته ورخائه ، بل ومن انسانيته ! .

● فى مصر القديمة ـ الفرعونية ـ كانت الذريعة التى تبرر تسخير الفرعون للأمة كى تبنى له مقابر خلوده والمراح الذى يضمن لروحه النعيم عندما تبعث بعد الممات .. وكان المبرر لانفراده بذلك تلك العلاقة المزعومة التى تربط بينه وبين سلطان السماء فهو ابن الإله أو الإله .. ومن ثم فإن سلطته الدينية وسلطانه السماوى يمنحانه من الحقوق ويرتبان له على الآخرين من الواجبات ما لا حق لأحد سواه فيه ! ..

● وتحت حكم أكاسرة الفرس كانت العلاقة المزعومة بين كسرى وبين الإله « أهورا ـ مزدا » المبرر لانفراده بالأمر والنهى من دون الناس ، فكلمته قانون السماء وشريعتها ، وقانونه كلمتها وروحها .. ولقد أتاح هذا الأمر لكسرى أن يضفى القداسة والدوام على أوضاع جائرة وفاسدة ما كانت لتنال القداسة أو الدوام لو لم تغلفها هذه السلطة الدينية المزعومة بذلك الرداء السماوى المزعوم ! ..

● وفى ظل القيصرية الرومانية حكم القيصر بالحق الإلهى والسلطة الدينية ، وساد ذلك فى أوروبا قبل المسيحية وبعد أن اعتنقت روما ديانة المسيح .. فهو مقدس لأنه ـ فى الوثنية ـ ابن السماء ، ولأنه ـ فى المسيحية ـ رئيس الكنيسة وحليف الكهانة التى زعمت لنفسها حق احتكار الفهم عن السماء والحديث باسمها .. وكذلك فعلت «البابوية ـ القيصرية» ما فعلته «القيصرية ـ البابوية» ! .. ولقد كان الثمن الذى دفعته الإنسانية فى أوروبا بسبب سيادة هذه النظرية فى حياتها السياسية فادحا ، حتى لقد بلغت فداحته فى عصورها الوسطى حدا جعلتها فى الظلم والظلمات ، مضرب الأمثال ! .

● وفى فترات من تاريخ حضارتنا العربية الإسلامية تسربت عناصر من هذه النظرية إلى قطاع محدود من الفكر السياسى ، ودعا إليها نفر قليل من مفكرى الإسلام ـ هم أئمة الشيعة ـ

كما تسربت عناصر من هذه النظرية إلى عقول العديد من المستبدين والحكام والسلاطين ، فأعاقت تطور الأمة ، وأثقلت عقلها بالقيود ، ودفعتها دفعا إلى مرحلة الجمود والتخلف التى شملت عالم الإسلام وكبلته وأثخنته بالجراح لعدة قرون !

وذلك على الرغم من إنكار الإسلام وجمهور علماء أمته لهذا اللون من ألوان الفكر وهذا النمط من أنماط سياسة الدولة والناس .

ولقد كانت الدعوة إلى السلطة الدينية ، وصبغ نظم الحكم وسلطات الحاكم بصبغة الدين ، وتوحيد السلطتين : الدينية والزمنية فى سلطة واحدة .. كانت الدعوة إلى هذا اللون فى السلطة ، فكرا أو تطبيقا ، تنطلق أحيانا من منطلق التبرير لمظالم السلطة البشرية القائمة ومحاولة تأييد الجور وتأبيده عن طريق الزعم بأن سلطان هذه السلطة وسلطاتها إنما هى ذات طبيعة دينية ، فالصلة بينها وبين السماء ، ووكالتها عن الله ، فحسابها أمامه وإليه ، وليس للأمة دخل أو مدخل فى كل هذه الأمور .. كان ذلك هو منطلق هذه النظرية والدافع إليها فى الكسروية الفارسية والقيصرية الرومانية والحكم بالحق الإلهى بأوروبا فى العصور الوسطى وأيضا فى فترات التاريخ السياسى الإسلامى ، ولدى ذلك النفر من الفقهاء الذين دعوا قديما أو حديثا إلى هذا اللون من الفكر ، الغريب عن روح الإسلام .

وفى أحيان أخرى كان منطلق هذه الدعوة هو المعارضة للسلطة البشرية القائمة والظالمة كما حدث إبان نشأتها على يد الشيعة فى تراثنا الفكرى ، فلقد كانت يومئذ رفضا للسلطة البشرية الظالمة ، وحلما مثاليا بسلطة دينية إلهية عادلة ، يختار فيها الله سبحانه ذات الحاكم ـ الإمام ـ ويصنعه على عينه ، ويعصمه من الخطأ ، ويسلحه بعلم غير محدود ، ويمنحه ما منح أنبياءه ورسله من تأييد ظهر بعضه فى صورة الخوارق والمعجزات وذلك حتى يكون هذا الحاكم الدينى ، ذو السلطة الإلهية هو البديل لسلطة البشر الظالمة التى سادت فى ذلك التاريخ ، وحتى يتمكن من أن يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا .. !

لكن النتائج كانت واحدة عندما وضعت هذه النظرية فى التطبيق ، فسيان كان الداعى إليها : التبرير للظلم البشرى فى السياسة بإضفاء السلطة الدينية على مقترفية ، أم الرفض للسلطة الظالمة بالدعوة إلى بديل ، هو الآخر بشر ، نضفى القداسة الدينية على طبيعة سلطاته السياسية .. لأن الثمرة النهائية لن تعدو : **قيام نظام سياسى يتفرد فيه الحاكم بالسلطة من دون الناس ، لأن الزعم بوجود طابع دينى لسلطانه وصبغة دينية لسلطاته سيفتح دائما أمام هذا الحاكم الباب تلو الباب كى يهرب من نطاق المسألة الشعبية بزعم أن سلطانه الدينى يجرد الأمة**

من حقوقها فى التشريع والتنفيذ ومن ثم يلغى حقها فى المحاسبة والمساءلة عن وقائع هذه المجالات وواقعها .. فالأمة ، فى ظل نظرية الإمامة الشيعية لا حق لها فى اختيار الإمام أو مراقبته أو محاسبته أو عزله ، لأنه ، بسبب من سلطانه الدينى ، معصوم .. ولا حق لها فى التشريع لأن السماء قد فرغت من التشريع ، جملة وتفصيلا ، ولها وكيلها الذى يدبر ، نيابة عنها شئون هذه الميادين !..

أى أن هذه النظرية ، برغم اختلاف النوايا والدوافع وتعدد المنطلقات ، تنتهى إلى ثمرة مرة فى الحياة السياسية ، تجعل سلطان الحاكم يعلو ويعلو ، وتأثير الأمة يهبط ويهبط ! لأنها تعزل الأمة عن أن تكون مصدرا لما تستلزمه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من سلطات .

* * *

واليوم .. وعلى امتداد وطننا العربى وعالمنا الإسلامى ، ترتفع أصوات كثيرة لأحزاب وجماعات وجمعيات إسلامية ـ تلك التى تكون منها « تيار الرفض » فى حركة الصحوة الإسلامية ـ ترتفع بدعوات مفادها ومؤداها : السلطة الدينية والدولة الدينية ، والنظام الدينى ، وصبغ مؤسسات الدولة بصبغة الدين .. أو هكذا تبدو دعواتها فى نظر الآخرين .. وهكذا يمكن أن تكون إذا تركت دون بحث ونقد وتمحيص ؟!.

ورغم انبعاث هذه الدعوات من صفوف المعارضة ، ودعوة أصحابها ، أو بعضهم ، إلى عدد من الاصلاحات الاجتماعية ، ومعارضتهم لجوانب من الظلم السائد فى بعض أنحاء العالم الإسلامى ، إلا أن الباحث الواعى بواقع مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، وبسبل صلاح هذه المجتمعات واصلاحها ، والواعى بتيارات الفكر السياسى فى تراثنا وحضارتنا وثمرات التطبيق لهذه التيارات فى تاريخنا .. إن مثل هذا الباحث لا يمكن أن يصنف هذه الدعوات واصحابها فى عداد المصلحين ودعاة التقدم على خريطتنا السياسية والفكرية الراهنة .. **ذلك أن مرد الكثير من نقاط الضعف والسلبيات والمظالم التى يعانى منها المسلمون اليوم هو سلب السلطة الحقيقية والسلطان الفعلى من جماهير المسلمين ، سواء أكان ذلك لحساب استعمار قديم أو آخر جديد ! ، وسيان كان المستبد دون هذه الجماهير بالسلطة والسلطان غريبا عنها أم يتزيا بزيها ويتحدث لغتها ويؤدى مثلها شعائر دينها ، أو حتى يؤمها فى أداء شعائر هذا الدين الحنيف !..**

وما دامت هذه الدعوة تنادى بتجريد الجماهير المسلمة من حقها فى التشريع لحياتها الدنيا

والتقنين لواقعها ، بزعم أن ذلك أمر قد فرغت منه السماء ، فإنها لابد وأن تكون ، رغم الشعارات والدعاوى ، بمثابة القيد الجديد الذى يزيد الداء استفحالا والجرح عمقا ، والبلوى عموما .. والاخطر أن ذلك يتم باسم قدس الاقداس فى حياتنا .. باسم الدين !..

وكما لم تضف المنطلقات الخاصة لهذه الدعوى ، عند الشيعة قديما ، أى طابع تقدمى لها أو مفيد منها لجماهير المسلمين ، فلن تفلح تجديدات دعاتها الجدد فى تغيير طبيعتها المعادية لمصالح جماهير المسلمين ، ومن ثم المعادية لشرع الله .. إذ حيثما تكون مصلحة هذه الجماهير فثم شرع الله ، كما قرر علماء الأصول المسلمون !..

وهذه الصفحات التى تكون هذا البحث عن موقف الإسلام ، فى أصوله الأولى والجوهرية وتراثه النقى ، موقفه من السلطة الدينية ، هى دعوة إسلامية نتوجه بها إلى :

● جماهير المسلمين .. فنكشف لهم بها حقيقة القضية « القديمة ـ الجديدة » ، ونعرفهم من خلالها على الموقف الحق لتراث الإسلام الحقيقى فى هذا الميدان .. وذلك حتى لاتنخدع هذه الجماهير فتسعى إلى عزل نفسها عن مواطن السلطة والسلطان فى مجتمعاتها ، فى وقت هى فى أمس الحاجة إلى تشديد قبضات نضالها من أجل استرداد حقوقها ومواقعها فى قيادة هذه المجتمعات .. وحتى لا تكون خديعتها تلك باسم الدين ، فتصبح الخديعة واقعا مقدساً ، تطيب به النفوس !..

● وإلى ذلك النفر من دعاة هذه الدعوى ، أفرادا وجماعات وجمعيات !.. فنقول لهم بصفحات هذا البحث : تعالوا معنا ، نحتكم ، بعقل إسلامى واع ومستنير ، إلى تراث الإسلام فى هذه القضية ، وعبرة التاريخ الإسلامى فى هذا الأمر فلعلنا نصل معا إلى كلمة سواء !..

ذلك أن الأمر جد خطير.. وإذا كان حراما تكبيل الإنسان المسلم بالمزيد من القيود وتجريد الجماهير المسلمة ، أكثر وأكثر من السلطة والسلطان .. فحرام أشد وأعظم أن يقترف نفر من أبناء هذه الأمة تلك الفعلة باسم الدين وباسم دين الإسلام بالذات .

وبقدر ما توقظ هذه الصفحات من وعى المسلمين وضمائرهم حيال مخاطر هذه الدعوى يكون بلوغ الهدف الذى نبتغيه .. وعلى الله قصد السبيل.. فهو ولى التوفيق ،،

دكتور

القاهرة ـ يوليو سنة ١٩٧٧م

محمد عمارة

السلطة الدينية ماذا تعنى ؟

إن السلطة الدينية تعنى ـ فى كلمات بسيطة ودقيقة ـ ان يدعى إنسان ما لنفسه صفة الحديث باسم الله وحق الانفراد بمعرفة رأى السماء وتفسيره ، وذلك فيما يتعلق بشئون الدين أو بأمور الدنيا .. وسواء فى ذلك أن يكون هذا الادعاء من قبل فرد ، يتولى منصبا دينيا أو منصبا سياسيا ، وسيان كذلك أصدرت هذه الدعوى من فرد أو من مؤسسة فكرية أو سياسية .

وفيما يتعلق بالفكر الإسلامى فإن كل مذاهبه وتياراته الفكرية ـ باستثناء الشيعة ـ تنكر وجود السلطة الدينية وتنفى أن يكون من حق أى فرد أو هيئة إضفاء القدسية الإلهية على ما تصدر من أحكام وآراء ـ وخلف هذا الموقف « **المدنى** » و « **المتقدم** » فى التفكير يقف تراث الإسلام الحقيقى إذا نحن ذهبنا نلتمسه من مصادره الجوهرية والنقية قبل أن تطرأ عليه وتضاف إليه تلك التأثيرات التى دخلته من القصص العبرانى ومن حضارات الفرس والروم . ذلك أن مقتضى التسليم بوجود « السلطة الدينية » لفرد أو هيئة يقتضى إضفاء القداسة و«العصمة» على ما تقدم من آراء ، وهذه العصمة ينفيها الإسلام عن البشر جميعا ، ولا يعترف بها إلا للرسول عليه الصلاة والسلام ، وبالذات وفقط فيما يتعلق بالجانب « الدينى » من دعوته ، لأنه فى هذا الجانب الدينى كان مبلغا عن السماء ومؤديا لما توحى به إليه ، ولم يكن مجتهدا ولا مبدعا أو مبتدعا فيه .. فهو فى هذا الجانب ما كان ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى ، وما على الرسول فى هذا الجانب الدينى إلا البلاغ ، كما يقول القرآن الكريم .. أما الجانب الدنيوى الذى تعرض له الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، فى سبيل تبليغ رسالته الاساسية ومهمته الدينية ، عندما أقام الدولة ، وساس الأمة ، ونظم المجتمع ، وقاد تنمية العمران ، فلقد كان فيه بشرا مجتهدا عند غياب النص القرآنى الصريح ، ومن ثم فلقد كانت اجتهاداته وآراؤه فى هذا الجانب موضوعا للشورى ، أى البحث والأخذ والعطاء والقبول والرفض والإضافة والتعديل ، لأن العصمة غير قائمة له فى هذا الجانب من جوانب الممارسة والتفكير .. ومصداقا لهذا « التمييز » ـ ولا نقول « الفصل » بين ما هو « دين » وما هو « سياسة ودنيا » قال صلوات الله وسلامه عليه : « ما كان من أمر دينكم فإلىّ وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به » ،

وقال : « إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأى فإنما أنا بشر » وقال : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » .[1]

ولقد أدرك المسلمون الأوائل . وبخاصة كبار الصحابة ، أن موت الرسول عليه الصلاة والسلام وانتقاله إلى الرفيق الأعلى يعنى ، ضمن ما يعنى ، ختام دور النبوة ، وانتهاء مرحلة النقل المتجدد عن السماء ، فليس لبشر بعد ذلك حق الحديث باسم الخالق أو القدسية التى تضفيها على النبى الرسول صلته بالسماء .. فبموت الرسول انقطع سلطانه الدينى فى البلاغ المتجدد عن الله ، ولم يعد لبشر الحق فى أن يدعى وراثته لهذا السلطان .

وإمعانا فى التأكيد على هذا الموقف الفكرى الذى يطبع كل السلطات فى المجتمع بالطابع « المدنى » ، وينبى عن أى منها الطابع « الدينى » ، كانت كل المواقف السياسية والاقتصادية والتشريعية التى كون مجموعها تراث المسلمين والإسلام فى السياسة والاقتصاد والاجتماع .

● **فالخلافة** ـ وهى سلطة الدولة العليا ـ كانت بالشورى والاختيار والعقد والبيعة لا بالميراث .. بل وكان مايشبه تعمد إخراجها ـ فى البداية على الأقل ـ بعيداً عن بيت النبوة حتى لا تكون شبهة ميراث فى استحقاقها ، وحتى لا يظن أحد فى يوم من الأيام أن آل بيت النبوة قد ورثوا ، بتوليهم خلافته السياسية ، سلطانه الدينى ، فتنطبع بذلك سلطات المجتمع والدولة بالطابع الدينى ومن هنا كان تعليل عمر بن الخطاب (٤٠ ق هـ ـ ٢٣ هـ ٥٨٤ ـ ٦٤٤ م) ، تقديم المسلمين لأبى بكر فى الخلافة على على بن أبى طالب (٢٣ ق هـ ـ ٤٠ هـ ـ ٦٠٠ ـ ٦٦١ م) عندما قال لابن عباس (٥٣ ق هـ ٦٨ هـ ٦١٩ ـ ٦٨٧ م) : « إن قومكم كرهوا أن تجتمع لكم النبوة والخلافة فتذهبوا فى السماء شمخا بذخا ! ! » ..[2]

● والخليفة الأول ، أبو بكر الصديق (٥١ق هـ ١٣هـ ٥٧٣ ـ ٦٣٤م) يؤكد للمسلمين أنه لا يستطيع أن يسوس الناس بسياسة الرسول عليه الصلاة والسلام ، لاختلاف الطبيعة بين من كان له سلطان دينى بالنبوة والوحى ومن ليس له هذا السلطان ، فينبه الناس إلى أن الرسول كان يوحى إليه ، أما هو ـ أى أبو بكر ـ فإن له شيطانا كغيره من عباد الله ! .. فإذا

---

(١) هذا الحديث ، بألفاظه المتعددة ومعناه المتحد ، مروى عن طلحة بن عبيد الله وعن أنس بن مالك وعن رافع بن خديج وعن السيدة عائشة ، وعن أبى قتادة . وهو فى (صحيح مسلم) ، و (سنن ابن ماجة) و (مسند الإمام أحمد بن حنبل) .

(٢) ابن أبى الحديد (شرح نهج البلاغة) جـ ٢ ص ٩ طبعة الحلبى . القاهرة سنة ١٩٦٧م .

أخطأ فعليهم أن يقوموه .. وذلك عندما يخطب الناس قائلا : « أما والله ما أنا بخيركم ، ولقد كنت لمقامى ـ (منصب الخلافة) ـ هذا كارها ، ولوددت أن فيكم من يكفينى .. **أفتظنون أنى أعمل فيكم بسنة رسول الله ؟! إذن لا أقوم بها ، إن رسول الله كان يعصم بالوحى ، وكان معه مَلَك ، وإن لى شيطانا يعترينى ، ألا فراعونى ، فإن استقمت فأعينونى وإن زغت فقومونى !** [٣]

● **وكل الصحابة** ، ومن بعدهم أعلام الفكر الإسلامى ، سنوا سنة الاجتهاد ، ولم يكن لرأى أحد منهم قداسة صاحب السلطة الدينية .. وجاء « الخلف » ، فكانوا يعيدون النظر فى آراء « السلف » واشتهرت عندهم وعنهم العبارة التالية : « لقد كان السابقون رجالا ، ونحن رجال ! » .

وتبلور الموقف الإسلامى حيال هذه القضية الهامة فى مبدأين :

أولهما :

إن ما هو دين جاء به الوحى ، وانتقل إلينا فى القرآن ـ الذى هو معجزة الرسول عليه الصلاة والسلام ـ نتلقاه بروح الإيمان ، من مصدره هذا ، مستعينين بالسنة ، التى ينفى عنها الوضع والتحريف موافقتها للقرآن ، ومستأنسين ومسترشدين فى نظرنا هذا بالعقل الذى هو « وكيل الله » فى الإنسان جعل إليه زمام أموره وقيادة نشاطاته [٤] .. وإذا كان العقل ـ كدليل ـ هو من خلق الله ، والقرآن ـ كدليل ـ هو من عند الله ، فيستحيل قيام التعارض الحقيقى أو التضاد بين دليلين أبدعهما خالق واحد ، وتعهد بواسطتهما معا مهمة هداية الإنسان .. فإذا حدث وبدا أن هناك تعارضا بين ظاهر النص وبرهان العقل ، وجب تأويل النص ـ دون تعسف ـ بما يتفق مع برهان العقل ، حتى تتوافق فى هداية البشر الأدلة النابعة من مصدر واحد ، هو الخالق سبحانه وتعالى ، فلقد « أجمع المسلمون ـ (كما يقول ابن رشد) ـ على أنه ليس يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها .. وكل ما أدى إليه البرهان العقلى ، وخالفه ظاهر الشرع ، فإن ذلك الظاهر ، بالقطع ، يقبل التأويل ... » [٥] .

---

(٣) الطوسى ، أبو جعفر (تلخيص الشافى) جـ١ قسم ٢ « هامش » ص ٩ . تحقيق السيد حسين بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ ـ سنة ١٣٨٤هـ .

(٤) الجاحظ (رسائل الجاحظ) جـ١ ص ٩٢ . تحقيق عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤م .

(٥) ابن رشد (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص ٣٣ . دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة . طبعة دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٧٢م .

وثانيهما :

إن ما هو دنيا وأحكام وسياسة ، لم يعرض لها القرآن بنص وتفصيل ، علينا أن نجعل الاحتكام فيها للاجتهاد والرأى ، وأن يكون المعيار والهدف هما المصلحة المبتغاة لمجموع الأمة ودفع المضرة المحتملة عنها ، على أن يكون ذلك كله فى إطار الوصايا العامة والقواعد الكلية التى حددها القرآن عندما دعا إلى الخير والعدل والشورى وحذر من الضرر والضرار ، وغيرها من القواعد والمثل العليا التى على الإنسان أن يظل دائم السعى للاقتراب من المجتمع الذى يضعها موضع التطبيق . وهى المثل والقواعد التى يجسدها نهج « الشريعة » التى تكون مع « العقيدة » دين الإسلام .

ذلك هو جوهر الموقف الإسلامى من قضية « السلطة الدينية » ، التى عرفتها أمم سبقت الإسلام وعاصرت ظهوره ، كما عرفتها مجتمعات أوربا فسادت فيها الحقبة التى أجمع المؤرخون على تسميتها « بالعصور المظلمة » .

صفحة مظلمة فى تاريخ المسلمين

ولكن هذا الموقف الإسلامى الواضح من قضية « السلطة الدينية » لم يعصم المجتمعات الإسلامية من وجود أفراد ـ مفكرين وساسة ـ زعموا لأنفسهم قداسة أصحاب السلطة الدينية ، حتى وإن لم يعلنوا ذلك فى صراحة ووضوح .

● فمعاوية بن أبى سفيان (٢٠ق هـ ـ ٦٠هـ ٦٠٣ ـ ٦٨٠م) عندما يرى فى « مال الدولة » و « مال الناس » : « مال الله » ، ويدعى لنفسه الحق والحرية فى التصرف فيه ، بالمنع والمنح ، كيف يشاء ، باعتباره « خليفة الله » فيقول : « الأرض لله .. وأنا خليفة الله ، فما أخذت فلى ، وما تركته للناس فبالفضل منى » ! معاوية هنا يضفى على سلطانه « سلطة دينية » يجعل بها تصرفات الحاكم قانون السماء وكلمة الخالق وإرادة الله .. ومن هنا كانت معارضة أبى ذر الغفارى (٣٢ هـ ـ ٦٥٢ م) له فى هذه التسمية ، عندما قال له : كلا إن هذا المال هو « مال الناس » ، فهو لهم ، وإرادتهم هى المرجع عند التصرف فيه .[١]

● وانتقال السلطة السياسية من الأمويين إلى العباسيين ، غيّر الأسرة الحاكمة ، ولكنه لم يغير من فلسفة الحكم ، ولا من تعلق الخلفاء الجدد بحبال « السلطة الدينية » فأبو جعفر المنصور (٩٥ ـ ١٥٨هـ ٧١٤ ـ ٧٧٥م) يخطب الناس فيقول : أيها الناس لقد أصبحنا لكم قادة ، وعنكم زاده نحكمكم بحق الله الذى أولانا وسلطانه الذى أعطانا .. وإنما أنا سلطان الله فى أرضه ، وحارسه على ماله .. جعلنى عليه « قفلا » ! ، إن شاء أن يفتحنى لإعطائكم ، وان شاء أن يقفلنى ! ! »[٢] .. فيجعل من تصرفاته المالية ارادة الله وقانون السماء ، حتى يبرر اطلاق يده وتفرده بالقرار ويبتعد بنفسه عن دائرة المساءلة والمحاسبة أمام الناس .. **إنه يتعلق « بالسلطة الدينية » (الحكم بحق الله .. أى الحق الإلهى) ـ ويريد أن يجعل من نفسه وكيلا لله**

---

(١) انظر كتابنا (مسلمون ثوار) ص ٤٤ ، ٤٥ طبعة بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٧٤م . وانظر كذلك : دكتور طه حسين (الفتنة الكبرى) جـ ٢ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م

(٢) انظر (الإسلام وأصول الحكم) لعلى عبد الرازق . هامش ص ١١٥ من الطبعة التى قدمنا لها . بيروت سنة ١٩٧٢ (وعبارة المنصور مذكورة فى « العقد الفريد » لابن عبد ربه . جـ ٢ ص ٧٢) .

حتى يترك الناس حسابه لمن وكله ، أى الله ، يوم القيامة ، وذلك هربا من أن يحاسبه الناس ، لأن الاقرار « بمدنية السلطة » يعنى أن الحاكم وكيل عن الأمة ، فحسابه حق أصيل من حقوقها الأصيلة !..

● وكما قرأنا وسمعنا فى تاريخ العصور المظلمة بأوربا عن تلك المؤسسات الكهنوتية التى استندت إلى السلطة الدينية فى الحكم على عقائد نفر من المواطنين ، بخاصة العلماء والفلاسفة والمفكرين المستنيرين ، وكيف ذهبت تلك المؤسسات إلى احراق بعض الكتب وتحريم بعض النظريات ومحاربة عدد من الاختراعات والاكتشافات العلمية والفكرية كما حدث فى أوربا فى العصور المظلمة ، عندما سادت فيها كلمة الذين زعموا لأنفسهم « سلطة دينية » ، فإن المجتمعات الإسلامية ـ ولها هى الأخرى عصورها المظلمة ـ قد شهدت هى الأخرى شيئا من ذلك .

وفى هذا الاطار تتداعى إلى الأذهان أمثلة من بعض المحن التى امتحن بها فلاسفة ومفكرون مسلمون ، بل ومدارس وتيارات فكرية إسلامية بأكملها ..

١ ـ فهناك ذلك « المرسوم » الذى اصدره الخليفة العباسى « القادر » (٣٨١ ـ ٤٢٣هـ ٩٩١ ـ ١٠٣١م) والذى سماه (الاعتقاد القادرى) ! وحرم فيه فكر المعتزلة العقلانى ، وعده فسقا وكفرا وزندقة وإلحادا .. بل وأحل دماء المخالفين لفكر هذا المرسوم ! [٣] .. فجاء صورة من صور مراسيم المجامع الكنسية التى استندت إلى « السلطة الدينية » فى تجريم أفكار الخصوم وتحريم آراء المعارضين !.. وفعل فعله فى الانتكاس بحركة الخلق والابداع الفكرى فى حضارتنا ، الأمر الذى مهد لسيادة عصر الجمود والركاكة والتخلف تحت حكم المماليك والأتراك العثمانيين ..

٢ ـ ويأتى كذلك مثل الوالى الأموى خالد بن عبد الله القسرى (٦٦ ـ ١٢٦هـ ٦٨٦ ـ ٧٤٣م) عندما نفذ مشيئة الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك فذبح مفكرا إسلاميا كبيراً ، كان يقف فى طليعة المعارضة السياسية والفكرية لبنى أمية هو الجعد بن درهم (١١٨هـ ٧٣٦م) بزعم أنه يقول بخلق القرآن !.. ذبحه بجوار المنبر يوم عيد الأضحى ، بعد أن فرغ من خطبة العيد ، واعتبره ضحية وقربانا يتقرب بذبحه إلى

---

(٣) آدم متز (الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى) جـ١ ص ٣٨١ ـ ٣٨٣ . ترجمة د . محمد عبد الهادى أبو ريده . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧م .